

Distr.
GENERAL

TD/434
19 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا في الأونكتاد الثاني عشر

نحن، وزراء أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في أكرا بغانا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في سياق الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر)، المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨،

إذ نشير إلى برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وإلى نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج العمل،

وإذ نشير أيضاً إلى الفقرة ١١٤ من برنامج عمل بروكسل بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً قبل نهاية العقد الحالي؛ وإذ نرحب في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذ في الدورة الثانية و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي دعا الأمين العام إلى إعداد مذكرة يُبين فيها طرائق عقد هذا المؤتمر، بما في ذلك عملياته التحضيرية،

وإذ نشير كذلك إلى إعلان الألفية وإلى الأهداف الإنمائية للألفية التي ترمي، في جملة أمور، إلى خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ نعيد تأكيد إعلانات أديس أبابا وماسيرو واسطنبول التي اعتمدها، على التوالي، وزراء التجارة والمالية في الاتحاد الأفريقي (١-٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، ووزراء أقل البلدان نمواً المسؤولون عن التجارة (٢٧-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨)، والمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً (٩-١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧)،

وإذ نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الارتفاع الحالي الهائل في أسعار الأغذية والطاقة التي تؤثر تأثيراً ضاراً بشعبونا؛ وإذ نحث شركاءنا في التنمية والجهات المانحة والمؤسسات الدائنة الخاصة على تقديم المزيد من المعونة من أجل ضمان تمكين الناس المحتاجين من الحصول على الأغذية، ومساعدة صغار المزارعين في بلداننا،

وإذ نعرب كذلك عن تقديرنا وتأييدنا الكامل للمبادرة الهامة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة والتي جاءت في وقتها لجعل سنة ٢٠٠٨ "سنة أفقر مليار" بهدف ضمان وصول فوائد العولمة إلى أفقر الفقراء،

وإذ نحث شركاءنا التجاريين والإئتمانيين على مضاعفة جهودهم لدعم عمليتنا الإنمائية بوسائل من بينها تحسين وتقوية تدابير الدعم الدولي، وبخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف أعباء الديون، وإتاحة الوصول إلى الأسواق، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا والدراية التكنولوجية إلى بلداننا،

نعتمد الإعلان التالي:

١- إننا نجد ما يشجعنا في التحسن الذي شهدته مؤخراً الأداء الاقتصادي الإجمالي لبلداننا كمجموعة، وهو ناشئ إلى حد بعيد عن تحسن الأسعار العالمية للسلع الأساسية، ونمو الصادرات التقليدية وغير التقليدية، وتحسن السياسات العامة المحلية، وتزايد تدابير الدعم الدولي. وفي حين أن هذا التحسن يبعث على التفاؤل، فإن ثمة قلقاً لأنه لم يقترن بتحول هيكلي في اقتصاداتنا، مما يدل على درجة عالية من الهشاشة في مواجهة الصدمات والأزمات - وهذا ما يفضي إلى انهيار مفاجئ في الناتج القومي، وارتفاع في معدلات البطالة، وزيادة حادة في الفقر المرتبط بمستوى الدخل.

٢- ولكي تتمكن بلداننا من الاستفادة من عملية العولمة، ينبغي التخفيف من درجة هشاشتها في مواجهة الصدمات والأزمات وذلك باعتماد تدابير وطنية ودولية متضافرة. وعلى المستوى الوطني، نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تحسين سياساتنا الاقتصادية الكلية والمالية من أجل التخفيف من حدة المخاطر الناشئة عن السياسات العامة والمتمثلة في الوضع الهش في مواجهة الصدمات والأزمات وانهيار النمو في بلداننا. وسوف تهدف جهودنا، بصفة خاصة، إلى إيجاد بيئة تمكينية لتنويع قاعدتنا الاقتصادية وتحسين القدرات الإنتاجية لاقتصاداتنا لتشمل إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، مما يفضي إلى تحول اجتماعي - اقتصادي رئيسي.

٣- إلا أن جهودنا المحلية، وإن كانت ضرورية، لا تكفي لضمان تحقيق النمو والتنمية المطَّردين والمتسارعين والمتوازنين كأساس لتخفيف حدة مخاطر الهشاشة الاقتصادية وتحسين مستويات معيشة شعوبنا. ولذلك فإنه إذا ما استمرت اتجاهات الفقر الحالية، فإن معظم بلداننا لن تكون قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة أهداف الحد من الفقر. وهذا ما ينطبق بصفة خاصة على بلداننا التي لا تستطيع أن تنأى بنفسها عن الصدمات والأزمات التي تحدث خارج حدودها. ويُعدّ الدعم من قبل شركائنا في التنمية مُكمّلاً حاسماً للإجراءات التي نتخذها على المستوى القطري لضمان النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر على نحو متسارع في بلداننا.

٤- ونحن نرحب بالزيادة التي سُجّلت مؤخراً، بالأرقام المطلقة، في صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلداننا. ونعرب عن تقديرنا للجهات المانحة التي بلغت بالفعل أو تجاوزت المستوى المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة وقدره ٠,١٥ - ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، لصالح أقل البلدان نمواً؛ ونحث

تلك الجهات المانحة التي لم تف بعد بالتزامها المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً، على أساس المستوى المستهدف وقدره ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، على أن تفعل ذلك بالكامل وعلى وجه السرعة قبل عام ٢٠١٠.

٥- ونحن نرحب بتخفيف أعباء الديون الجاري في إطار مبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف ومبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، مما أدى إلى الإفراج عن بعض الموارد لأغراض الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية. إلا أن أقل البلدان نمواً ليست جميعها مؤهلة للاستفادة من المبادرتين المذكورتين. ويجب القيام فوراً بشطب الديون الخارجية لجميع أقل البلدان نمواً دون تمييز أو فرض شروط. وإذا كان أي بلد يستوفي المعايير اللازمة لاعتباره بلداً من أقل البلدان نمواً، فينبغي أن يكون مؤهلاً لشطب ديونه من أجل تقليص فجوات موارده والتعجيل بتنميته الاقتصادية وجهوده الرامية إلى القضاء على الفقر.

٦- كما أن تدابير الدعم الدولي ينبغي أن تهدف إلى تحسين نوعية المعونة الإنمائية، بما في ذلك فعاليتها وتوازنها القطاعي، مع زيادة التشديد على بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. ونحن ندعو شركاءنا في التنمية إلى مواصلة وتدعيم انخراطهم البناء في العمل مع بلداننا دعماً لجهودنا الإنمائية، وبخاصة عن طريق تبسيط ممارسات الجهات المانحة من حيث توصيل المعونة وتقديم المعونة الإنمائية على أساس يمكن التنبؤ به إلى حد أبعد وقطع التزامات طويلة الأجل. والأهم من ذلك أنه ينبغي للسياسات والقواعد الدولية التي تنظم شؤون التجارة والاستثمار والتمويل والبيئة أن تعمل على نحو متواءم ومتسق مع سياساتنا واستراتيجياتنا الوطنية.

٧- ونؤكد من جديد رأينا القوي والراسخ بأن لكل من السوق والدولة دوراً هاماً يتعين أن تؤدياه في عمليتنا الإنمائية، وأن من الحيوي ضمان أن يكون دور كل منهما مكملًا وداعماً للآخر. ويُعتبر وجود دولة إنمائية فعالة أمراً حيوياً بالنسبة لبناء الهياكل الأساسية المادية والبشرية، ومعالجة الإخفاقات السوقية حيثما حدثت، وتوفير الشروط الاقتصادية الكلية التمكينية إلى جانب إطار تنظيمي سليم. ومن الضروري أن تتوفر لبلداننا المرونة على صعيد السياسات العامة والاستقلال الذاتي في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية محلية المنشأ وذات منحى سوقي.

٨- ونحن مقتنعون بأن التجارة يمكن أن تكون بمثابة محرك للنمو وأن تسهم في الحد من الفقر في بلداننا. بيد أنه رغم انتهاج سياسات لتحرير التجارة على مدى عقود من الزمن، فإن أقل البلدان نمواً، التي يبلغ عدد سكانها قرابة ١٢ في المائة من مجموع سكان العالم، لم تسهم إلا بما نسبته ٠,٦٩ في المائة من الناتج العالمي في عام ٢٠٠٥. وتبلغ حصتها حالياً نحو ٠,٥ في المائة من الصادرات العالمية و٠,٧ في المائة من الواردات العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون تحرير التجارة تدريجياً ومصمماً على نحو أفضل ومتسلسلاً على النحو المناسب، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد. وينبغي أن يكون مرتبطاً بتطوير القدرات التوريدية ومتوائماً مع الأهداف الإنمائية لبلداننا.

٩- ونحن نرحب بمبادرة المعونة من أجل التجارة بوصفها مكملاً لبرنامج الدوحة الإنمائي وليس بديلاً عنه. كما أننا نخطط علماً بالاستعراض الشامل الذي جرى في إطار منظمة التجارة العالمية في ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وبخارطة الطريق التي وُضعت بعد ذلك. ونحن نحث الأونكتاد على الاضطلاع بدور هام في التنفيذ الفوري لمبادرة المعونة من أجل التجارة بوصفها آلية مالية إضافية أساسية ويمكن التنبؤ بها من أجل تدعيم

القدرات التوريدية والقدرات المتصلة بالهياكل الأساسية، والمساعدة في تنويع سلة الصادرات في أقل البلدان نمواً، والتصدي للتكاليف والتحديات ذات الصلة بالتكيف والتي تنطوي عليها عملية تحرير التجارة.

١٠- وإن أقل البلدان نمواً تولي أولوية عالية لامتلاك زمام الأمور على المستوى الوطني فيما يخص الإطار المتكامل المعزز بوصفه أداة فعالة للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية عن طريق إدماج التجارة في صلة خطط التنمية الوطنية. ونحن نحث الأونكتاد، بوصفه إحدى الوكالات الست المشاركة في الإطار المتكامل المعزز، كما نحث الوكالات والجهات المانحة الأخرى، على العمل في اتجاه تفعيل المبكر للإطار المتكامل المعزز بحيث يتسنى لأقل البلدان نمواً أن تبدأ في الاستفادة من التسهيلات بحلول منتصف عام ٢٠٠٨.

١١- وينبغي زيادة تحسين شروط وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق وجعلها أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ بها وذلك عن طريق إزالة ما تبقى من الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتخفيف صرامة قواعد المنشأ، وتوسيع نطاق شمولية المنتجات، وتبسيط الإجراءات الإدارية فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق.

١٢- ونحن ندعو البلدان المتقدمة، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى إتاحة وصول جميع المنتجات الناشئة من جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، بحلول عام ٢٠٠٨، وصولاً فورياً ويمكن التنبؤ به وعلى أساس دائم، مع إعفائها من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص، حسبما تم التعهد به في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، ندعو أيضاً تلك البلدان النامية التي تستطيع أن تتيح لصادرات هذه البلدان إمكانية الوصول إلى الأسواق، على أساس معقول تجارياً مع إعفائها من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص، إلى القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد من جديد الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير إضافية من أجل التحسين التدريجي لإمكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، ونؤكد من جديد كذلك ضرورة أن يقوم أعضاء منظمة التجارة العالمية باتخاذ تدابير إضافية لإتاحة الوصول إلى الأسواق على نحو فعال، سواء عند الحدود أو في أماكن أخرى، بما في ذلك اعتماد قواعد منشأ مبسطة وشفافة بغية تيسير الصادرات من أقل البلدان نمواً.

١٣- وبالنسبة لبلداننا - بحسب الظروف الوطنية المحددة والإمكانات والموارد الطبيعية المتوافرة - يمكن أن تتحقق أيضاً مكاسب دينامية وتخفيف لمستويات الفقر، لا سيما من خلال الصادرات الأخرى غير التقليدية. كما أن هناك مجالاً كبيراً متاحاً للعديد من أقل البلدان نمواً لكي تنضم إلى مجموعة المصدرين الناجحين للسلع الأساسية الزراعية في أسواق المنتجات المتخصصة والفاخرة، إلا أن معظم صادرات أقل البلدان نمواً تواجه منافسة حادة ويجب أن تستوفي متطلبات الجودة والأداء في أسواق البلدان المتقدمة. وينبغي للشركاء الإنمائيين والتجارين لأقل البلدان نمواً أن يقدموا مساعدة تقنية ومالية لمساعدة هذه البلدان على تلبية المتطلبات المتصلة بمعايير المستهلكين والصناعات. كما ينبغي لهؤلاء الشركاء أن يبذلوا جهوداً لمواءمة معاييرهم الوطنية مع تلك المعايير المتفق عليها على المستوى الدولي.

١٤- وثمة مجال آخر واعد لبلداننا فيما يتصل بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ألا وهو قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة. وبالنظر إلى تزايد الأهمية الاجتماعية - الاقتصادية لهذا القطاع بالنسبة لبلداننا، فإن طرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في

الخدمات ينبغي أن تنفذ بالكامل. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أولوية خاصة لأساليب التوريد والقطاعات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك ما يتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين في إطار أسلوب التوريد ٤، وفقاً للالتزامات المقطوعة في هونغ كونغ.

١٥- ومن المسلم به أن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هي عملية معقدة ومطولة، وهي تتفاقم من جراء ما تعانيه أقل البلدان نمواً الساعية إلى الانضمام من نقص في القدرات من حيث الموارد المالية والتقنية والبشرية. وينبغي تزويد أقل البلدان نمواً التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بما يكفي من المساعدة المالية والتقنية من أجل التكيف وبناء قدراتها المؤسسية والتنظيمية والإدارية. ونحو ندعو إلى إنشاء آلية ملزمة للتسريع بعملية انضمام أقل البلدان نمواً، وفقاً للمبادئ التوجيهية المتفق عليها فيما يخص انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية، وهي المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. "ومن المسلم به أيضاً أن أقل البلدان نمواً التي انضمت حديثاً تواجه تحديات هائلة في الوفاء بالتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية وفي تنفيذ برامجها الإصلاحية، ولذلك ينبغي تزويد هذه البلدان بما يكفي من المساعدة التقنية والمالية لتمكينها من الاضطلاع بعملها في هذا الصدد".

١٦- ونحن ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الامتناع عن إثارة قضايا لا صلة لها بالتجارة فيما يتعلق بالبلدان الساعية إلى الانضمام. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لقرار المجلس العام المشار إليه أعلاه، ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية إبداء الاعتدال في التماس التنازلات والالتزامات بشأن التجارة في السلع والخدمات من أقل البلدان نمواً الساعية إلى الانضمام، وألا يطلبوا تعهدات والتزامات تتجاوز تلك التي قطعها على أنفسهم الأعضاء الحاليون من أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية. ونحو ندعو الأونكتاد إلى القيام، بالتعاون مع اللجنة الفرعية لمنظمة التجارة العالمية المعنية بأقل البلدان نمواً، باستعراض عملية الانضمام، بما في ذلك تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بانضمام أقل البلدان نمواً، بالإضافة إلى تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الساعية إلى الانضمام.

١٧- ونحن نشعر بالقلق إزاء السياسات التي تنتهجها البلدان المتقدمة، خصوصاً فيما يتعلق بالزراعة، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على دور ومساهمة قطاعنا الزراعي في تقدمنا الاجتماعي - الاقتصادي. ونكرر دعوتنا التي ترى أنه ينبغي للجولة الجارية من مفاوضات الدوحة التجارية المتعددة الأطراف أن تتخذ إجراءات عاجلة بشأن الإعانات الزراعية في البلدان الصناعية وأن تحل، بأقصى سرعة ممكنة، المشاكل الناشئة عن مثل هذه الإعانات والتي تقوض الأداء التجاري والقدرة التنافسية لبلداننا في الأسواق الدولية.

١٨- وبالنظر إلى أن التنمية هي صلب جولة الدوحة من المفاوضات التجارية، فإننا نؤكد مرة أخرى أنه من أجل إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ينبغي مراعاة اهتمامات ومصاعب أقل البلدان نمواً، باعتبارها أضعف المجموعات في مجتمع الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على معالجة القضايا المذكورة في إعلان ماسيرو الصادر عن وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

١٩- ونعرب عن تضامننا مع البلدان الأفريقية المنتجة للقطن، وبخاصة أقل البلدان نمواً، ونحث الأعضاء من البلدان المتقدمة على إلغاء ما يقدمونه للقطن ومشتقات القطن من إعانات دعم وتصدير مُشوّهة للتجارة، وعلى إتاحة وصول واردات القطن من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس إعفائها من الرسوم الجمركية ومن

الخضوع لنظام الحصص، فضلاً عن تحسين جوانب المساعدة الإنمائية للقطن بالاشتراك مع الشركاء الإنمائيين الآخرين.

٢٠- وهناك صعوبات اجتماعية - اقتصادية بالغة تواجهها البلدان التي تعاني من الاضطرابات السياسية أو القلاقل المدنية أو النزاعات المسلحة أو التي خرجت لتوها منها من مجموعة أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تكون الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لإحلال وبناء سلام دائم في البلدان التي تعاني من هذه الحالات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من آلية شاملة لحل النزاعات، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التصدي للأسباب الأساسية لعدم الاستقرار السياسي والنزاعات السياسية. ونحن نحث شركاءنا الإنمائيين على تعزيز مساعدتهم لبناء السلم والإنعاش والتعمير وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية في هذه البلدان ولانتقالها بسهولة من مرحلة الإغاثة إلى التنمية.

٢١- ونرحب بإخراج عدد من البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً وحصولها على مركز البلدان النامية كدليل ملموس على التقدم الاقتصادي المحرز في نطاق مجموعتنا. ونُقر بأن الإخراج هذا يصحبه عدد كبير من التحديات والفرص البالغة الأهمية. وينبغي التصدي للتحديات بفعالية حتى يصبح التقدم في البلدان التي تم إخراجها مستنداً إلى قاعدة واسعة ومستمرّاً ومستداماً. ونحث بالتالي المجتمع الدولي على وضع استراتيجية للانتقال السهل من أجل البلدان التي أخرجت من قائمة أقل البلدان نمواً. وينبغي أيضاً أن ينهض الأونكتاد بدور رائد، عن طريق أنشطته في مجال بحث وتحليل السياسات، ودراسات تقييم الأثر، والتعاون التقني، وبناء القدرات، لدعم البلدان التي أخرجت مؤخراً من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تمهيداً لإخراجها من القائمة.

٢٢- ونسلم بالروابط المتزايدة بين التجارة والتنمية وتغير المناخ ونرحب باعتماد خطة عمل بالي لوضع إطار تعاوني طويل الأجل لمعالجة التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا. ونحث في هذا الشأن البلدان المتقدمة على الالتزام بزيادة التخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة. وندعو أيضاً إلى إجراءات دولية عاجلة ومحددة لتقديم مساعدة فورية إلى الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة التي تعاني بالفعل من تأثير تغير المناخ.

٢٣- ونسلم أيضاً بأن الاحترار العالمي وتغير المناخ يمكن أن يعوقا حياة ومعيشة ملايين الفقراء في أقل البلدان نمواً، وبخاصة في الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة. ونحث البلدان المتقدمة على زيادة الدعم المالي والتكنولوجي للتكيف مع تغير المناخ وتيسير نقل التكنولوجيا الملائمة للبيئة لتحقيق التنمية المستدامة لبلداننا. ونحث أيضاً الأونكتاد على أن يُدرج في صلب عمله وعمل الآلية الحكومية الدولية قضايا البيئة وتغير المناخ باعتبارها قضايا جامعة هامة لتنمية بلداننا.

٢٤- ويحدث ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبها حالياً تأثيراً ضاراً، وبخاصة على اقتصادات البلدان غير المصدرة للنفط والمستوردة الصافية للأغذية من مجموعة أقل البلدان نمواً، على نحو ما يعكسه ارتفاع فاتورة الواردات ومنها وارداتها من الأغذية، مما يلقي أعباءً ضخمة على كاهل عدد كبير من بلداننا. وينبغي أن تبذل البلدان المصدرة الرئيسية للنفط والبلدان المستوردة له جهوداً متسقة لتحقيق الاستقرار في سوق الطاقة.

٢٥- ونشعر بقلق بالغ إزاء تزايد أسعار الأغذية في ظل الأزمة المالية العالمية والبطء الاقتصادي العالمي مما أحدث آثاراً اجتماعية - اقتصادية ضارة يمكن بدورها أن تتسبب في اندلاع أزمات سياسية كبيرة في بلداننا. ونرحب في هذا الصدد بوجود "خطة اقتصادية جديدة" للتصدي للأزمة الغذائية الدولية وهي الخطة التي أقرها اجتماع الربيع المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمعقود لوزراء المالية والتنمية في واشنطن يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ونحث البلدان المانحة والمؤسسات الدائنة على تقديم مساعدة إضافية إلى بلداننا بغية تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وبناء الهياكل الأساسية، بما في ذلك نظم التوزيع والتخزين، وعلى إزالة تشوهات السياسات مثل الإعانات التي تثني عن إنتاج الأغذية والحوافز أمام التجارة.

٢٦- وفي هذا السياق، نقترح أن ينشئ الأمين العام للأمم المتحدة آلية جديدة للتصدي للأزمة الغذائية الخطيرة في عدد كبير من أقل البلدان نمواً. ولدينا شعور قوي بأنه ينبغي تشكيل فريق قوي التأثير يضم شخصيات بارزة، على وجه السرعة لمعالجة هذه القضية. ويجب أن يسعى الفريق إلى الحد من فشل الأسواق وتحسين التنسيق بين البلدان المستوردة للحبوب والبلدان المصدرة لها لتخفيض الأسعار العالمية للأغذية وتثبيتها. وينبغي أن يعالج الفريق قضايا الأمن الغذائي في الأجل الطويل، بما في ذلك قضايا الإنتاجية الزراعية واستخدام الأراضي والوقود الحيوي، وأن يقدم استنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في غضون ثلاثة شهور. وللأمين العام أن يعقد اجتماعاً دولياً للتشاور بشأن التوصيات واتخاذ ما يلزم من إجراءات خاصة بالسياسة العامة.

٢٧- ونطلب أيضاً إلى الأونكتاد أن يعزز خبرته الفنية في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب لتمكين أقل البلدان نمواً من الاستفادة استفادة فعلية من أفضل الممارسات والخبرات التي طُبِّقت بنجاح في مجال الأمن الغذائي والغذاء في البلدان النامية الأخرى.

٢٨- وأصبح الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر عنصرين أساسيين من عناصر التمويل الإنمائي لأقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فعلى الرغم من اعتماد حكوماتنا لسياسات وتدابير وطنية تستهدف تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، لا يزال نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالغة الانخفاض في مجموعها (أقل من ١ في المائة من التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر). فضلاً عن ذلك، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة في عدد محدود من البلدان والقطاعات. ونكرر دعوتنا لشركائنا الإنمائيين إلى اعتماد سياسات وتدابير في بلدان المنشأ لتشجيع وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى بلداننا.

٢٩- ونسلم بما تؤديه تحويلات المواطنين المقيمين والعاملين في الخارج من دور هام لعدد من بلداننا، كموارد إضافية تُسهم في تضيق فجوة الموارد لخدمة أهدافنا الإنمائية. وقد ازدادت الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بجهود متسقة، وبخاصة بين البلدان المرسلة للمهاجرين والبلدان المستقبلة لهم، لتعزيز القنوات والآليات والسياسات الدولية من أجل تخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف التوظيف التي تنطوي عليها هجرة العمالة المؤقتة والتي تعوق استخدام وتدفق التحويلات كمصدر من مصادر التمويل الإنمائي لبلداننا.

٣٠- ونذكر دور الأونكتاد الحاسم في دعم عملية التنمية في بلداننا، بما في ذلك عن طريق تنفيذ برنامج عمل بروكسل في مجالات خبرته الفنية واختصاصه. ونشجع الأونكتاد على مواصلة تدعيم وتوسيع مهامه في مجالات بحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني بما يحقق مصلحة بلداننا بتقديم إسهام

جوهري إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده قرب نهاية العقد الحالي بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٢.

٣١- ولئن كنا نُعرب عن تقديرنا البالغ للأونكتاد لدعمه المستمر منذ أمد بعيد لبلداننا، فإننا نظل نشعر بالقلق إزاء ضعف مستوى الموارد المتاحة لهذه المنظمة لتعزيز قضية أقل البلدان نمواً وغيرها من فئات البلدان المحرومة. ونرحب في هذا الصدد بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "تحسين الفعالية المؤسسية وكفاءة أداء الولايات" المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية. وندعو إلى تخصيص موارد كافية لعمل الأونكتاد، بوصفه وكالة الأمم المتحدة الرئيسية للتجارة والتنمية، وبخاصة في مجال تعزيز قضية أقل البلدان نمواً في هذين المجالين.

٣٢- وندرك الدور الذي يؤديه الصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً، التابع للأونكتاد، كأداة هامة لابتكار أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات وصياغتها وتنفيذها في بلداننا. وبينما نُعرب عن امتناننا للجهات المانحة التي تقوم بتقديم المساهمات المالية للصندوق، ندعو الجهات المانحة الأخرى التي لم تفعل ذلك إلى اتخاذ تدابير مماثلة بأسرع ما يمكن. فهناك حاجة ملحة إلى تجديد موارد الصندوق بانتظام على أساس مأمون ويمكن التنبؤ به حتى يتسنى تمويل الأنشطة المتعددة السنوات والمتعددة القطاعات في بلداننا.

٣٣- ونعرب عن تقديرنا البالغ للأمين العام للأونكتاد لجهوده المستمرة والتزامه الشخصي بتعزيز مصالح بلداننا في مجال التجارة والتنمية. ولئن كنا نرحب بالتدابير التي اتخذها حتى الآن لتدعيم عمل الأونكتاد لصالح بلداننا، فإننا نشجعه على اتخاذ مزيد من الخطوات لدعم شعبة أقل البلدان نمواً في أفريقيا والبرنامج الخاص بمنحها الموارد البشرية والمالية الكافية لتمكينها من أداء واجباتها والتزاماتها بالكامل.

٣٤- ونشعر بامتنان بالغ للأمين العام لدوره الخاص في تعبئة الموارد من خارج الميزانية لدعم مشاركة بلداننا في الأونكتاد الثاني عشر، بما في ذلك عن طريق إجراء تقييم شامل للتحديات والاحتياجات والأولويات الخاصة بالتجارة والتنمية في بلداننا. ونشعر أيضاً بالامتنان للأونكتاد لقيامه بعقد اجتماع خبراء لأقل البلدان نمواً في أروشا (تنزانيا) في إطار الإعداد للمؤتمر. ونرحب بنتائج هذا الاجتماع كإسهام هام في التزامنا الجماعي من أجل نجاح المؤتمر.

٣٥- وندعو الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة إلى الاستمرار في تعزيز تعاونها لدعم بلداننا في جهودها الإنمائية.

٣٦- ونعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا لشعب وحكومة غانا لما لقيناه من حسن الضيافة والترتيبات الممتازة المتخذة لتنظيم الأونكتاد الثاني عشر. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لشركائنا الإنمائيين لإتاحتهم الموارد المالية للمساعدة في مشاركة بلداننا في المؤتمر.

٣٧- وأخيراً، نكرر التزام مجموعة أقل البلدان نمواً بإنجاح الأونكتاد الثاني عشر. ونأمل أن يتوصل الأونكتاد الثاني عشر إلى برنامج عمل للسنوات الأربع القادمة، يركز على التنمية مع توجيه اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً في ركائز عمله الثلاث، وهي بناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، والبحث وتحليل السياسات، والتعاون التقني.